

الحملة الدولية لحظر الألغام الأرضية

نبذة تاريخية

في عام 1992، أطلقت ست منظمات (منظمة المعاقين الدولية، منظمة مراقبة حقوق الإنسان، منظمة ميدكو الدولية، المجموعة الاستشارية للألغام، منظمة أطباء من أجل حقوق الإنسان، مؤسسة أمريكا لمحاربي فيتنام القدامى) الحملة الدولية لحظر الألغام. فبعد مشاهدتها الآثار المفزعة للألغام المضادة للأفراد في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية، أدركت هذه المنظمات ضرورة إيجاد حل شامل لمواجهة أزمة الألغام الأرضية. وكان الحل هو فرض حظر شامل على هذه الأسلحة.

وبعد مرور خمس سنوات من الحملات المكثفة والشراكات الجديدة بين الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، قامت 122 حكومة في ديسمبر 1997 بتوقيع اتفاقية حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها (اتفاقية حظر الألغام) في أوتاوا بكندا.

وفي نفس العام حصلت الحملة الدولية لحظر الألغام ومنسقتها في هذا الوقت جودي ويليامز على جائزة نوبل للسلام وذلك اعترافا بما قدمته الحملة من إنجازات. وقد أكدت لجنة نوبل النرويجية أن الحملة استطاعت أن تحول خطر استخدام الألغام الأرضية " من مجرد رؤية إلى واقع ممكن تحقيقه". وأنه بالعمل مع الدول الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تضع نموذج مقنع لسياسة فعالة من أجل السلام.

وكمعضو في تحالف الذخائر العنقودية تشارك الآن الحملة الدولية لحظر الألغام في الجهد العالمي لحظر الذخائر العنقودية وفي مواجهة آثارها الإنسانية.

من نحن وماذا نفعل

يشارك العديد من أعضاء الحملة الدولية لحظر الألغام في عمليات التطهير وتعليم المخاطر ومساعدة الضحايا. ويوجد أعضاء آخرون من بينهم مجموعات تعمل في مجالات حقوق الإنسان والأغراض الإنسانية والأطفال والسلام والإعاقة و المحاربين القدامى والحد من الأسلحة والبيئة والنساء، فدورنا كشبكة عمل هو المراقبة والمساندة حيث نقوم برفع صوت المجتمع المدني لتصل اهتماماتنا إلى صانعي القرار. كما نقوم بمراقبة استجابة المجتمع الدولي للمشكلة العالمية للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب. ويتم ذلك من خلال التقرير السنوي لمرصد الألغام

الأرضية.

ونحن ندافع عن

- الالتزام العالمي باتفاقية حظر الألغام واتفاقية الذخائر العنقودية.
- المراقبة والتنفيذ الشامل لهاتين الاتفاقيتين.
- التمويل على مستويات عالية وزيادة فاعلية برامج الازالة لأغراض إنسانية وبرامج تعليم المخاطر.
- توفير مساعدات طويلة المدى هادفة ومساندة للناجين وأسراهم ومجتمعاتهم.

ونشاطاتنا هي

- المشاركة في وتقديم المساهمة ذات الخبرة في العمليات الخاصة بتقديم مسار الاتفاقية مثل اجتماعات الدول الأعضاء والاجتماعات الدورية للجنة الدائمة.
- التحدث بوضوح وإدانة استخدام الألغام والذخائر العنقودية وحث الغير أيضا على الانضمام إلى الاتفاقيتين.
- الاشتراك في النشاطات المؤدية إلى المحافظة على وضع قضايا الألغام الأرضية والذخائر العنقودية على أعلى قائمة أجندة الحكومات. وذلك من خلال تضمينها ضمن الأعمال الإعلامية والأحداث العامة والاتصالات المباشرة مع مسؤولي الحكومة.
- البحث وإنتاج تقرير مرصد الألغام الأرضية الذي يقوم بدوره في مراقبة تنفيذ والالتزام باتفاقية حظر الألغام. كما يقوم بتقييم جهودات المجتمع الدولي تجاه حل المشكلة العالمية للألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب.

الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية

الألغام المضادة للأفراد عبارة عن ألغام صممت كي يتم وضعها تحت أو فوق الأرض، ويتم تفجيرها عن طريق تواجد أو اقتراب أو اتصال شخص ما.

الذخائر العنقودية عبارة عن قنابل يتم إطلاقها لتفتح في الهواء لتقوم بدورها بإطلاق أعدادا كبيرة من الذخيرات المتفجرة أو القنبيلات التي تسقط على مناطق شاسعة قد تصل مساحتها إلى مساحة عدة

ملاعب لكرة القدم. فهذه القنابل الصغيرة التي تخفق في الانفجار عند الارتطام بالأرض، تعمل مثل الألغام الأرضية بمعنى أنها يمكنها أن تنفجر عند ملامسة أى شخص لها.

وترقد ملايين من الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب بما في ذلك الذخائر العنقودية ساكنة في الحقول وعلى جانبي الطرق في أكثر من مائة دولة ومنطقة. وسواء كانت هذه الأسلحة ترقد تحت أو فوق الأرض فهي غير قادرة على التمييز بين المدني والعسكري. وحيث أن هذه القنابل تقوم بالقتل والتشويه لعقود لاحقة على انتهاء الصراع فإنها تعد أسلحة دمار شامل بطيئة الحركة.

وتتسبب انفجارات الألغام الأرضية والذخائر العنقودية في القتل وفي إصابات خطيرة مثل العمى والاحترق وتدمير الأطراف وجروح حادة غالبا ما تحتاج إلى رعاية مدى الحياة. ويقدر عدد الناجين من حوادث الألغام والمتفجرات من مخلفات الحرب لما يصل إلى 500000 شخص في العالم. ويتزايد هذا العدد كل عام.

كما تضع الألغام الأرضية والمتفجرات من مخلفات الحرب عوائق مهلكة نحو التنمية، بحيث تنكر حق المجتمعات في استغلال الأرض . كما تعوق عملية إعادة البناء بعد انتهاء الصراع وتعرض عودة اللاجئين إلى أوطانهم للخطر.

اتفاقية حظر الألغام

تقدم اتفاقية حظر الألغام إطار العمل القانوني الوحيد لضمان عدم استخدام الألغام المضادة للأفراد ولمواجهة الاستخدام السابق لها. فهي تحظر استخدام وإنتاج وتجارة الألغام المضادة للأفراد، كما أنها تلزم بتدمير المخزون من الألغام في غضون أربعة أعوام وتطهير المناطق الملغمة في غضون عشرة أعوام ومساعدة ضحايا الألغام. بالإضافة إلى قيامها بمراقبة الامتثال بالاتفاقية من خلال الاجتماعات المنتظمة للدول الأعضاء والتقارير السنوية.

و حاليا فإن 80% من دول العالم ملتزمة بالاتفاقية كما يوجد عدد من الدول التي مازالت خارج الاتفاقية ملتزمة أيضا بمبادئها حيث أوقف استخدام وإنتاج الألغام المضادة للأفراد . فقد أجبرت اتفاقية حظر الألغام الدول الأطراف على نزع الألغام وإعادة الاستخدام المنتج لمساحات كبيرة من الأرض وتعليم المجتمعات المتأثرة بالألغام مخاطر هذه الأسلحة وتقديم الدعم لضحايا الألغام الأرضية وتدمير الملايين من الألغام المضادة للأفراد المخزونة وضمان عدم زرعها في الأرض مرة أخرى. والآن فإن مستخدمي هذه الأسلحة يوضعون في مكانة ضئيلة وهم دائماً موصومين بالعار.

اتفاقية الذخائر العنقودية

في 30 مايو 2008 قامت 107 دولة بتبني اتفاقية الذخائر العنقودية وذلك في دبلن بأيرلندا. وتم فتح باب التوقيع عليها في 3 ديسمبر في أوسلو بالنرويج. وهي تحظر استخدام وإنتاج وتخزين ونقل الذخائر العنقودية كما تقوم بوضع الالتزامات على الدول لتطهير المناطق المتأثرة خلال عشرة أعوام وتدمير المخزون خلال ثمانية أعوام والمساعدة الشاملة للناجين وأسرههم ومجتمعاتهم.

وقد كانت الدوافع الضرورية الملحة الانسانية وراء ابرام اتفاقية الذخائر العنقودية هي نفس الدوافع وراء ابرام اتفاقية حظر الألغام وهي: منع أى أضرار انسانية تقع نتيجة لبعض أنواع الأسلحة التقليدية الغير مميزة ومواجهة آثار ما بعد الصراع وذلك عن طريق التطهير ومساعدة الضحايا. وقد دخلت الاتفاقية حيز النفاذ في الأول من أغسطس 2010، لتصبح قانون دولي ملزم لجميع الدول الأطراف فيها.

لمزيد من المعلومات

يرجى الاتصال بـ:

- منظمة الحماية من الأسلحة وآثارها www.mena-protection.org
- مرصد الألغام الأرضية والذخائر العنقودية www.the-monitor.org
- تحالف الذخائر العنقودية www.stopclustermunitions.org